النواب اتفقوا ليلاً على المحكمة الاتحادية وفشلوا نهاراً في التصويت

البرلمان يمدّد لمفوضية الانتخابات ٣٥ يوماً وائتلاف المالكي يصف الجديدة بـ"الحزبية"

أجبرت الخلافات السياسية مجلس النواب على تمديد عمل مفوضية الانتخابات الحالية لمدة 35 يوماً مقبلة، بعد أن فشلت الكتل في التوصل إلى اختيار أعضاء جدد للمفوضية.
وكان مجلس النواب قد عقد أمس الاثنين، جلسته الـ16 من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة برئاسة رئيس البرلمان أسامة النجيفي وحضور 210 نواب، وغياب 115 نائبا على الرغم من منع رئيس البرلمان منح الأعضاء إجازات في هذه الفترة ليتمكن البرلمان من تمرير القوانين المهمة. وقد تضمن جدول أعمال الجلسة عدة فقرات أبرزها "التصويت على أعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات". بالإضافة إلى قانوني المحكمة الاتحادية والقضاء الأعلى المثيرين للجدل.

□ بغداد / إياد التميمي

وأجبرت خلافات الكتل رئيس البرلمان أسامة النجيفي على منح رؤساء الكتل ساعة واحدة للتشاور والتباحث فيما بينهم حول زيادة أعضاء مفوضية الانتخابات، الا انهم لم ينجحوا في التوصل الى اتفاق ما أسفر عن قرارٍ بتمديد عمل المفوضية الحالية إلى ٣٥ يوما مقبلة. النائب عن التحالف الوطني محمد شكري أكد حدوث خلافات حادة بين اعضاء التحالف الوطني على اقتراح زيادة الأعضاء، مبيناً أن رئيس التحالف إبراهيم الجعفري أبدى رأياً يتقاطع مع رأي دولة القانون.

واضاف شكري ان "رئيس مجلس النواب طالب بحسم هذا الأمر في الجلسة القادمة والتي ستكون يوم غد الأربعاء"، موضحا ان "النجيفي هدد في

واشار شكري في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب الى ان "الاتفاق قد تم بشكل نهائي على اختيار ٨ من أصل ٩ من أعضاء اللجنة، إلا أن المقعد الأخير يطالب به كل من المكون التركماني والمسيحي بالاضافة إلى المرأة". حال عدم حسم الامر انه سيضطر إلى عقد الجلسات حتى خلال أيام عيد الفطر" وتوعد "بعدم منح النواب إجازات في هذه الفترة". وأشار شكري إلى "تأجيل التصويت على قرار مقدم من ٥٥ نائبا يطالب بإعادة التصويت على تمديد عمل مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات"، لافتا إلى "أن عددا من النواب رفضوا تمديد عمل المفوضية لمدة شهر، داعين إلى عدم المجاملة بحيث تفقد المفوضية استقلاليتها". وأضاف أن "النجيفي طالب رؤساء الكتل بحسم موضوع مفوضية الانتخابات والتصويت على أعضائها بسبب انتهاء غطاء عملها القانوني". في المقابل اتهم النائب عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد، أمس الاثنين، مجلس النواب بالعمل على "اختيار مفوضية انتخابات غير مستقلة"، مشيرا إلى أن "لجنة الخبراء المكلفة باختيار أعضاء المفوضية قد تجاوزت الكفاءات من المتقدمين لتسمية أشخاص ينتمون لكتل سياسية معينة"، فيما لفت إلى أن "الأمم المتحدة عاجزة عن الوقوف أمام مجلس النواب". وقال السنيد في مؤتمر صحفي عقده، أمس، في مبنى البرلمان وحضره مراسل المدى إن "ما يجري في مجلس النواب هو اختيار مفوضية انتخابات غير مستقلة وعبارة عن محاصصة بين الأحزاب"، مبينا أنه قرر "الانسحاب من جلسة المجلس المقررة لاختيار أعضاء المفوضية". وأضاف السنيد أن "الآلية التي يتبعها مجلس النواب تخرج المفوضية من الاستقلالية"، مشيرا إلى أن "لجنة الخبراء التي تختار المفوضين تجاوزت كل الكفاءات والطاقات والمتقدمين من اجل تسمية أشخاص ينتمون لكتل سياسية معينة".

وأكد السنيد أن "أي قرار يصدر من هذه المفوضية في حال تشكيلها سيكون قرارا حزبيا وسياسيا"، لافتا إلى أنه "حتى الأمم المتحدة عاجزة عن الوقوف أمام مجلس النواب لانجاز هذه الطبخة، كما أن المواطن سيشكك في نتائج الانتخابات المقبلة بعد تشكيل هذه المفوضية".

وكانت رئاسة مجلس النواب قد رفعت، أول من أمس الأحد، جلسة المجلس الـ١٥ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة إلى جلسة الاثنين، بعد تأجيل التصويت على قانوني المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى ورفض التمديد لعمل مفوضية الانتخابات لمدة شهر، وإنهاء القراءة الأولى والثانية لسبعة قوانين.

وشهدت الجلسة أيضاً تأجيل التصويت على مشروعي قانوني مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، بسبب خلافات الكتل السياسية عليهما.

مصدر برلماني أكد لمراسل المدى في مجلس النواب أن رؤساء الكتل اتفقت في ما بينها قبل انعقاد جلسة أول من أمس بيوم واحد على تمرير قانوني المحكمة الاتحادية والقضاء الأعلى، إلا أنها عادت واختلفت أثناء الجلسة، مرجحا أن يفشل مجلس النواب في جلسة يوم غد الأربعاء في تمرير القانونين وأن يكون حسم الأمر بعد عطلة عيد الفطر. وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري قد أكد "أن البرلمان لا يمدد لمفوضية الانتخابات بهدف الضغط على الكتل السياسية ولجنة الخبراء لاختيار أعضاء جدد"، فيما دعا الراغبين بزيادة عدد مجلس المفوضين إلى التصويت على التسعة المتفق عليهم ومن ثم الاتفاق على الآخرين.

ودعا رئيس الحكومة نوري المالكي في ١٠ تموز ٢٠١٢، إلى الإسراع بتشكيل مجلس لمفوضية الانتخابات يتمتع بالاستقلالية والكفاءة، فيما صوت مجلس النواب في ٢٨ تموز ٢٠١٢، على تمديد عمل المفوضية العليا للانتخابات لمدة عشرة أيام.

وأرسل رئيس الوزراء نوري المالكي كتاباً إلى مفوضية الانتخابات يتضمن إيقاف عملها، في حين ردت في اليوم التالي برفضها الأمر، مؤكدة أن السلطة التنفيذية لا علاقة لها بعملها، وأنها مرتبطة بالبرلمان حصراً، وهي مستمرة بالعمل في جميع الأحوال.

٣٥٠٠ سوري دخلوا عبر منفذ القائم

□ بغداد-الأنبار / المدى

أعلن مسؤول أمس الاثنين أن عدد اللاجئين السوريين عبر منفذ القائم وصل إلى أكثر من ٣٥٠٠، فيما بلغ عدد العراقيين العائدين من سوريا ٢٥ ألفا.

ونقلت وكالة (يونايتد برس انترناشيونال) عن الناطق باسم جمعية الهلال الأحمر محمد الخزاعي قوله إن "الجمعية استقبلت حتى الآن ٣٥١٣ لاجئا سوريا ووفرت لهم جميع الخدمات الإنسانية والصحية والغذائية".

وكانت جمعية الهلال الأحمر قد أعلنت في وقت سابق، عن ارتفاع عدد اللاجئين السوريين في محافظة الأنبار المحاذية للحدود السورية إلى ٣٣١٠ لاجئين.

وكانت لجنة العلاقات الخارجية النيابية قد بحثت، في اجتماع موسع امس الاول، تطورات الأزمة السورية وتداعياتها على الوضع الأمني في العراق، فيما اتخذت اللجنة جملة توصيات بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة في تسهيل عودة العراقيين المقيمين في سوريا فضلا عن متابعة أوضاع اللاجئين السوريين.

وبحسب بيان صدر عن اللجنة فان "الاجتماع بحث وضع المواطنين المقيمين في سوريا واتخاذ إجراءات عاجلة في تسهيل عودتهم إلى الوطن ومتابعة الأحداث الأمنية الجارية في سوريا بعدما تزايدت وتيرة العنف هناك وانعكاسها على الوضع العراقي وما شهدته الأيام الأخيرة من انتهاكات أمنية باستهداف السجون والمديريات الأمنية". من جهته، كشف وزير الهجرة والمهجرين دينار نجمان عن "تشكيل لجنة طوارئ عليا يشارك فيها وزارات النقل والداخلية والدفاع والخارجية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبتوجيه من مجلس الوزراء للاهتمام بموضوع استقبال العائدين من سوريا وتسهيل عملية منحهم مبلغ أربعة ملايين دينار التعويضية وخلال ستة أيام بعد تدقيق أوراقهم الثبوتية"، لافتا إلى عودة ٥١٠٠ عراقي عبر الخطوط الجوية و١٥٣٨٤ آخرين عبر المنافذ البرية". وقدّم وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي شرحا مفصلا عن موقف الحكومة عما يحدث في سوريا بين الأطراف المتصارعة والطرق الدبلوماسية المتخذة من خلال الانفتاح والاتصال مع السلطات الحكومية والمعارضة السوريين والأخذ بمبدأ الحياد، واشار الى ان "الحكومة تدعو دائما الى تفضيل الحل السياسي الأمثل للازمة السورية".

واستعرض القادة الأمنيين الجانب العسكري والأمني والمؤشرات التي تبين تردي الأوضاع الأمنية في سوريا وتأثيرها على الأمن المتحقق في العراق وقدرة القوات العسكرية المتواجدة على الشريط الحدودي في إمساك زمام الأمور ومنع تدفق الجماعات المسلحة وعناصر القاعدة إلى داخل البلاد بعد سيطرة الأخيرة على منافذ حدودية سورية بالإضافة إلى وجود ثغرات في مناطق وعرة وصحراوية يصعب السيطرة عليها من قبل القطاعات العراقية. وكانت الحكومة قد دعت العراقيين المقيمين في سورية إلى العودة الى بلدهم، مؤكدة استعدادها لوضع طائرة رئيس الوزراء نوري المالكي الخاصة تحت تصرف لجنة شكلت للإشراف على تنفيذ هذا القرار.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

مكنسة المنطقة الخضراء

عامل تنظيف وحيد يكنس في ساعة مبكرة من صباح الاثنين امام احدى بوابات المنطقة الخضراء، ونحن عالقون في نقطة تفتيش رهيبة. احد عناصر السيطرة رق قلبه للعامل فحمل مكنسة (لا ادري من اين اتى بها)، وراح يعاونه في كنس الشارع. لكن العملية لم تكن كنسا ولا تنظيفا، فالرجل ينقل كتلة غبار من اليمين وينقلها الى اليسار، بلا اي قناعة بالجدوى. الشرطي ايضا يشعر بملل ويحاول تبديد الوقت بتقليد عامل البلدية المسكين.

الشرطي يرمق العامل، وقد يدرك في سره ان هناك تقاربا في الوظيفة والدور بين مديرية البلدية وجهاز الامن، فهذه تنظف الشارع من القمامة وتلك تنظف الشارع من الجريمة والعنف. كلاهما امضى "عمرا" في وظيفته ولم ينجح في بلوغ المرام. عامل البلدية غير مقتنع بإمكانية تنظيف الشارع، وشرطة السيطرات لديهم موقف مشابه لاقتناعهم بأن "الفلسفة الامنية" الراهنة للحكومة لن تنجح في محو أثر الجرائم او كبح جماحها.

بعد هذا المشهد كنت مضطرا الى دخول جزء محمي بشدة داخل المنطقة الخضراء لحضور "حلقة نقاشية" واضطررت للوقوف مع مئات المراجعين بأهداف شتى، رجال اعمال باحثون عن تأشيرات سفر، طلبة يبحثون عن زمالات، مترجمون سابقون مع الجيش الامريكي يريدون لجوءا..الخ. وبين الوقوف نساء مسنات وأطفال، تسلخهم شمسنا كما يحلو لها. ولا عناصر الامن العراقي يجدون حلا لهذا التسمر الابدي تحت الشمس، ولا البعثات الاجنبية تعثر على طريقة اخرى لاستقبال المراجعين. أمة كاملة تقف حائرة في العراء!

تمر بك السيارة داخل المنطقة الخضراء فتشاهد خرائب بغداد الرسمية، القصور وأنصاف القصور مبنية بفخامة بلهاء، لكنها مبان مشيدة بشكل جيد على اي حال، وبقيت مهجورة على مدى الاعوام الماضية. قصر منيف مغلف بما يشبه الحجر المقدسي، وفي مدخله انقاض تركتها الجيوش والقوافل والمواكب. يتكرر المشهد امام اكثر من مبنى في الشوارع القاحلة المدججة بالسلاح والمفزعة بطريقة الحركة داخلها. تشعر انك امام "املاك محجوزة" او شيء له صلة بـ"الأموال المجمدة" ومدن مهجورة، وفي لحظة يخيل اليك ان العراق بأسره قصة "اموال مجمدة".

الساسة لا يجدون فائدة او جدوى من حل خلافاتهم كما يبدو، فهم يشعرون ان العراق "برسم التجميد" وهذا يحول التفاهم الى مجرد مفاوضات وهمية. والنخبة تعجز حتى تصميم تسويات فيما بينها كي يتاح "ازدراد" اللقمة بشكل مفيد. ولم نعد نمتلك تفسيرا لعجز رؤساء الكتل مثلا، عن الجلوس مع بعض حول طاولة دردشة او حوار، ولو مرة كل سنة.

والشعب في احيان كثيرة سلبي بلا مبادرة، وهو مستعد للوقوف طوابير طويلة تحت الشمس الحارقة دونما اعتراض. ومستعد للعيش في احياء تحيطها المياه الاسنة والازبال دونما اعتراض. ومستعد لانتخاب اكثر الناس انعداما في الكفاءة مرة ومرة ومرة، دونما اعادة نظر.

الانجماد العراقي والوقوف في لحظة الانهيار دون زحزحة معقولة رغم كل هذه السنين والدماء والاموال، يجعلنا امة فاترة، عقلها منهك، وروحها تفتقد للالهام والتشجيع، والارحام عقيمة ولا تلد روحا يلهم الرغبة في اصلاح الحال، داخل هذه الجموع البشرية.

كأن البلد يواجه قرارا صادرا من ارفع الجهات، يقضي بإبقائه حتى اشعار آخر مجرد "مال مجمد"، والجمود الذي نعيشه دون تغيير اساسي في الحال، لم يتعرض الى التذويب رغم كل سخونة الموت والعنف التي احاطتنا. بل ان جمود حياتنا وشلل تنميتنا وبطء العجلة شبه المتوقفة لمسارات الامور، توحي إليك بأن درجة الحرارة الفائقة التي نشوى بها كل صيف، هي نتاج درجة بلاهة الاوهام السياسية ووقاحتها.

الجميع يبدون وكأنهم في حالة انتظار غامضة، لشيء غامض لا يجيء. الشلل الذي نعيشه حتى الانجماد اضاع ملامح ازمتنا ومشاكلنا، وجعلنا نبتعد عن "صلب الموضوع" لنناقش مشاكل مثل "ماذا ينوي العرعور"، وماذا يجري في فيشخابور (قرب ناحية زمار)، وتبقى اقدامنا غائصة في مياه آسنة، هاتفين ضد اوغلو وأمير قطر! انه داء لا تنظفه مكنسة المنطقة الخضراء لأمة واقفة بحيرة في العراء.

الجابري قال إنه مرشح للداخلية

التحالف الوطني يشكل لجاناً لتنفيذ "الإصلاح" وحسم الحقائب الأمنية

□ بغداد / المدى برس

أعلنت لجنة الإصلاح في التحالف الوطني عن بدء لجانها الفرعية عملها لبحث النظام الداخلي لمجلس الوزراء والوزارات الأمنية مع بقية الموضوعات العالقة بين الكتل.

فيما أكد النائب السابق في مجلس النواب نديم الجابري ترشيحه لمنصب وزارة الداخلية الشاغر منذ تشكيل الحكومة قبل أكثر من عامين وقال إن ذلك تم بـ"موافقة اغلب الكتل السياسية".وقال عضو التحالف شاكر الدراجي في تصريح لـ"المدى برس"، إن "القوى المنضوية تحت التحالف الوطني اتفقت في اجتماعها الأخير على تسمية مجموعة من اللجان الخاصة منها ما يتعلق بمتابعة ملف الوزارات الأمنية بالتنسيق مع رئيس الوزراء نوري المالكي".

وأضاف الدراجي "تم تشكيل لجنة خاصة بحسم قضية الهيئات المستقلة وعملها وارتباطها فضلا عن تسمية لجنة لوضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء".

وأكد أن "تلك اللجان بدأت عملها فعليا وستقدم رؤيتها النهائية بشأن مهامها إلى لجنة الإصلاح للبحث فيها ومن ثم الانتقال إلى الكتل السياسية".ولفت الى ان "هذه الخطوة الخاصة بتشكيل اللجان تعد رسالة إيجابية من قبل التحالف الوطني إلى القوى السياسية الأخرى بشأن نواياه الصادقة في إنهاء جميع الملفات العالقة وإجراء الإصلاحات السياسية".

إلى ذلك أكد النائب السابق في مجلس النواب نديم الجابري ترشيحه لمنصب وزارة الداخلية وقال إن ذلك تم بـ"موافقة اغلب الكتل السياسية". ويحتفظ رئيس الوزراء نوري المالكي بمنصب وزارة الداخلية، ورفض العديد من المرشحين على خلفية انتماءات لحزب البعث.

والى جانب وزارة الداخلية لا يزال منصب وزير الدفاع شاغرا ويشرف عليه بالوكالة وزير الثقافة سعدون الدليمي. ودار حديث مؤخرا عن ترشيح طلال الزوبعي للمنصب.

وقال الجابري لوكالة "آكانيوز" إن "هناك ترشيحا لنا (لمنصب وزير الداخلية) من قوى اجتماعية ودينية نافذة". ولم يتطرق الجابري إلى تلك القوى كما لم يحدد أية أسماء لكنه قال إن ترشيحه قد "حظي بموافقة اغلب الكتل السياسية".

ومن حيث المبدأ لا يعد ترشيح الجابري للمنصب رسميا طالما لم يتم رفع اسمه إلى المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة. وعندما سئل عن موعد رفع اسمه وترشيحه رسميا قال الجابري وهو نائب سابق عن حزب الفضيلة "لا نريد أن نخوض في التفاصيل الآن".

الكناني: جرائم واسعة شملتها مسودة المشروع

القانونية النيابية تؤكد إكمال صياغة قانون العفو العام

□ بغداد / المدى

أعلن نائب رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب أمير الكناني، أمس الاثنين، عن إنجاز الصياغة النهائية لقانون العفو العام، مشيرا إلى أن القانون سيقدم إلى رئاسة مجلس النواب لإدراجه والتصويت عليه في اقرب فرصة، فيما أشارت لجنة حقوق الإنسان إلى أن القانون وازن بين قضيتي إنصاف ذوي الضحايا والمجني عليهم.وقال الكناني خلال في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "اللجنة أكملت إعداد الصياغات النهائية لقانون العفو العام، وستتم مخاطبة رئاسة البرلمان رسميا لطرح مقترح القانون للتصويت عليه في اقرب وقت"، مشيرا إلى أن "القانون اشترط الصلح والتنازل من ذوي المجني عليهم من أجل شمولهم بالقانون". وأضاف الكناني أن "هناك جرائم واسعة شملت بمسودة القانون، فضلا عن جرائم قيد التحقيق وجرائم لم تتخذ إجراءات قانونية بحقها"، موضحا أن "مجموعة من الخيارات ستترك لأعضاء مجلس النواب للنظر في البنود التي فيها خلافات ووجهات نظر متعددة".من جانبه أشار عضو لجنة حقوق الإنسان النائب حيدر الملا إلى أن "القانون وازن بين قضيتي إنصاف ذوي الضحايا والمجنى عليهم، ووضع شروطا تنصف الضحايا"، مبينا أنه "تم الأخذ بنظر الاعتبار مفهوم العدالة".

وأوضح الملا أن لجنته "عملت بشكل كبير على الأخذ بكافة النقاشات داخل اللجنة القانونية من اجل طرح القانون للتصويت في اقرب فرصة".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي قد كشف، في ٤ آب الجاري، عن وجود خلاف على بعض فقرات قانون العفو العام، فيما استبعد إقراره قبل عيد الفطر، لافتا إلى أن اللجنة القانونية لم تكمل تقريرها بشأنه.

كما كشف نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك، في (٤ آب ٢٠١٢)، عن مساع لإقرار العفو العام قبل عيد الفطر المقبل، فيما أشار إلى أن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وعده بإطلاق سراح المعتقلين العرب في سجون الإقليم في الموعد نفسه.

وأعلنت اللجنة القانونية البرلمانية، في ٢٧ حزيران ٢٠١٢، عن تشكيل لجنة مصغرة لكتابة الصيغة النهائية لمقترح قانون العفو العام قبل عرضه للتصويت، مشيرة إلى أن هذه اللجنة ستضع صيغا بديلة لغير المشمولين بقانون العفو العام.

وأكدت القائمة العراقية، في (٩ نيسان ٢٠١٢)، أن الصراعات السياسية هي أبرز النقاط التي تقف أمام إقرار قانون العفو العام، ودعت رئيس الوزراء نوري المالكي إلى أن يتكفل بإخراج المعتقلين الأبرياء شخصيا ويعفو فورا عنهم، كما طالبت بالإفراج عمن اعتقل وفقا لمعلومات قدمها المخبر السري أو دون أوامر قضائية.

وأعلنت وزارة العدل في (٩ شباط ٢٠١٢)، عن تشكيل لجان مشتركة مع مجلس القضاء الأعلى ووزارتي الداخلية والدفاع وجهاز مكافحة الإرهاب لمتابعة القضايا العالقة للموقوفين، عبر استخدام نظام مكننة حديث يعد الأول من نوعه، مؤكدة أن النظام الجديد سيسهم في حسم القضايا العالقة للنزلاء بالسرعة المطلوبة.

ولاقى قانون العفو العام ردود فعل متباينة حيث وصف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثالث من أيلول ٢٠١١، قانون العفو العام بصيغته الحالية بـ"السيئ" وأنه يحتوي الكثير من الثغرات، وأكد أنه سيقدم تعديلات على القانون، فيما أكد التيار الصدري رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام، مستغرباً موقف القائمة العراقية من مشروع القانون والذي يطالب بوضع تعديلات على مسودته.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفواً عاما وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

كما ينص القانون على "إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه أو مدانين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي".يذكر أن مجلس الرئاسة العراقية صادق على قانون العفو رقم ١٩، في تشرين الأول من عام ٢٠٠٨، والذي تضمن عفواً عاماً عن المحكومين العراقيين ومن كان مقيماً في العراق عمّا تبقّى من محكوميتهم، ويُطلق سراحهم بقرار من اللجنة المشكّلة، فيما استثنى القانون المشمولين بالإعدام ومرتكبي بعض الجرائم ومنها "الإرهابية".